



جمهورية مصر العربية
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
الوزير

قرار وزاري

رقم ٧٧٣ لسنة ٢٠١٧

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي.

- بعد الاطلاع علي قانون الزراعة الصادر برقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.
- وعلي القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة.
- وعلي القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالمحال الصناعية والتجارية والمعدل بالقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١.
- وعلي القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ولائحته التنفيذية.
- وعلي القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون البناء الموحد.
- وعلي القرار الوزاري رقم ١٤٥٨ لسنة ٢٠١٤ بشأن تراخيص المزارع.
- وعلي القرار الوزاري رقم ٦١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن تراخيص الإقامة.
- وعلى القرار الوزاري رقم ١٩١٩ لسنة ٢٠١٦ بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٦١٥ لسنة ٢٠١٦.
- وعلى القرار الوزاري رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٧ بشأن تراخيص مزارع الدواجن.
- وعلي المذكرة المقدمة من قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة.
- وعلي المذكرة المقدمة من نائب وزير الزراعة لشئون الإنتاج الحيواني والسمكي والداجني.
- وفي ضوء تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية، يقصد بأغراض الاستصلاح والاستزراع المشروعات التي تستهدف بصفة أساسية استصلاح الأراضي وجعلها قابلة للزراعة وتتضمن هذه المشروعات التي تحقق أهداف الأمن الغذائي والتصنيع الزراعي والأعمال الأخرى المرتبطة والمكملة وتشمل جميع مشروعات تربية الثروة الداجنة والحيوانية وتنمية الثروة السمكية.

قرر

مادة (١): تعامل جميع مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة وتنمية الثروة السمكية معاملة النشاط الزراعي.



جمهورية مصر العربية
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
الوزير

مادة (٢): يقتصر السماح بإقامة مشروعات الإنتاج الحيوانى والداجنى والثروة السمكية علي الأراضي الصحراوية والمستصلحة حديثا وبشرط توافر الأبعاد الوقائية بموافقة قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والهيئة العامة للخدمات البيطرية والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية أو من يمثلهم بالمحافظات .

مادة (٣): يقوم قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة بإصدار وتجديد تراخيص التشغيل لأنشطة الإنتاج الحيوانى في الوادي والدلتا والأراضي الصحراوية والمستصلحة حديثاً الصادر لها تراخيص إقامة من حماية الأراضي بالوزارة أو الوحدات المحلية أو المحافظة أو الأراضي المخصصة لإقامة مزارع وأنشطة الإنتاج الحيوانى . وعلي كامل المساحة المقام عليها مشروع الإنتاج الحيوانى .

مادة (٤): يقوم قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة بوزارة الزراعة بإصدار تراخيص تشغيل مؤقتة لمدة عام واحد قابل للتجديد لجميع أنشطة الإنتاج الحيوانى المقامة بالفعل دون الحصول على رخصة إقامة من حماية الأراضي قبل صدور هذا القرار بموجب محضر معاينة معتمد وبشرط توافر المواصفات الفنية المعتمدة بمعرفة قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة، والهيئة العامة للخدمات البيطرية ، أو من يمثلها بالمحافظات المختلفة.

مادة (٥): ترخيص التشغيل إجبارى لجميع أنشطة الإنتاج الحيوانى على النحو الآتى:-

بند (١): لا يجوز إعطاء أى إفادات أو معاملات من خلال إدارات الإنتاج الحيوانى بمديريات الزراعة بالمحافظات المختلفة، أو قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة لأى جهة دون حصول هذه الأنشطة على ترخيص تشغيل سارى من قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة .

بند (٢): مدة ترخيص التشغيل عام أو مضاعفاتها بحد أقصى ثلاث سنوات ويلزم تجديده فور انتهاء مدته بحد أقصى ثلاثة أشهر، وعند التأخير في التجديد تحسب المدة من تاريخ انتهاء الترخيص.

بند (٣): يتم إصدار ترخيص التشغيل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود المعاينة الفنية، والتي تضمن صلاحية النشاط فى إستخراج ترخيص تشغيل.



جمهورية مصر العربية
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
الوزير

مادة (٦): يلغى ترخيص التشغيل في حالة إلغاء نشاط المنشأة الخاصة بالإنتاج الحيواني أو غلقها لأي سبب، أو لعدم تجديد الترخيص، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء سريان هذا الترخيص.

مادة (٧): يسمح بإقامة أسوار حول مشروعات الثروة الحيوانية على المساحات المرخص بها على الأراضي الصحراوية والمستصلحة حديثاً خارج زمام أراضي الوادي والدلتا، وذلك لتحقيق إشتراطات الأمن الحيوى.

مادة (٨): لا يعتبر ترخيص التشغيل لأنشطة الإنتاج الحيواني سند ملكية ولا ترخيص إقامة ولا مقننا لهما، وإنما هو سند إثبات نشاط المزرعة وطاقاتها وانعكاسا للواقع علي الطبيعة وذلك لحين توفيق اوضاعها .

مادة (٩): يلغى كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع أحكامه.

مادة (١٠): ينشر هذا القرار فى الوقائع الرسمية ويعمل به من اليوم التالى من تاريخ نشره.

صدر في: ٢٠١٧/٥ / ٢١

وزير

الزراعة واستصلاح الأراضي

أ.د/ عبد المنعم البنا